أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

# الأمام FORWARD الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
07/07/2026
العدد: 293

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

## الزيدي و"حملة الفساد": الإصلاح الموعود أم هندسة سياسية جديدة!

فارس محمود

مع انطلاق حملة الاعتقالات بحق البرلمانيين والمسؤولين السياسيين في العراق والتي جرت خلال الأيام القليلة المنصرمة، هلّل الكثيرون لهذه الحملة ودبّ الفرح في افئدتهم، ومضت القنوات الفضائية بإجراء المقابلات مع الناس الذين كان يبدو عليهم مشاعر الغبطة والفرح جراء هذه الخطوة. ذهب البعض من مقدمي البرامج بعيداً كثيراً لتتعالى أصواتهم بشكل هستيري حول إن "العراق العظيم، عراق الحضارة لن يخلوا من القادة الأصلاء"، ومضى الإعلام يتحدث عن "علي الزيدي" بوصفه "المنقذ" و"كلنا الزيدي" والخ!

ونالت حركته إعلان دعم قطاع واسع من المجتمع، ويفكر البعض من الأحزاب والمنظمات باقامة تجمعات وتظاهرات التأييد والدعم له. وفي نشوة هذه الأجواء، تحدث عن أستعداده ومضيه قدماً في خطوته "للأخير" هذه حتى لو دفع "حياته" ثمناً. ونال فوراً تأييد المليارديرية، عرابي العملية السياسية وفاسديها الأصليين!! وتبين لاحقاً ان الأطار التنسيقي، عرّاب الزيدي، كان على علم، ومنذ فترة، بهذه الخطوة.

فاتهم أن يسألوا كيف لشخص مغمور وعديم القاعدة الاجتماعية وليس له حزب او حكمة خاصة ولا تجربة سياسية، وهو نفسه من أثرى من هذه الوضعية أن يلعب هذا الدور "الهرقلي" في ايام قصار؟! إن وراء الأكمة ما ورائها!

ولكن، بدءاً، من حق جماهير العراق أن تفرح باعتقال ناهبي المال العام الذين ينامون على المليارات من الدولارات، في الوقت الذي تغط الأغلبية الساحقة للمجتمع في فقر وجوع وبؤس وانعدام خدمات وغياب قانون وعنف المليشيات وقتل الشباب المحتجة والخ. ليس ثمة أمراً مشروعاً أكثر من هذا.

بيد إن القضية أكبر من حملة إعتقالات لمسؤولين يعدون من الخط الثالث للسلطة والفساد، فالحيتان الرئيسية معلومة ومعروفة وبالأسماء ويقف بعضهم على رأس كتلته من رواد العملية السياسية من البدء، ويعيش المعتقلون في ظلهم من اليوم الاول للإحتلال ولليوم.

ينبغي عدم الانجرار وراء الاوهام. ليس من المفترض ولا من الممكن أن يُقضى، بهذه الخطوة أو غيرها، على الفساد ونهب المال العام. إذ لا يشكل هذا هدفا لأي من هذه الأطراف. إذ إذا اردت القضاء على النهب و"الفرهود" الذي تقوم به السلطة المليشياتية الطائفية والقومية، عليك أن تنهي العملية السياسية ككل وتطيح بها. وما أن مرّت ايام قليلة تحدث الزيدي عن (بأمكاننا أن نجد حلاً عبر أعادة "الاموال المنهوبة")، ومن الآن تتسرب أحاديث عن إن من المؤمل إطلاق سراح عالية نصيف ومثنى السامرائي وآخرين. إن هذه الخطوة أقرب لكاريكاتير منه لشيء آخر جدي.

ولكن لنأتي الى أصل الموضوع. لايتعلق الأمر بما يسمى "الفساد" و"محاربة الفساد" و"هدر المال العام"، كما لا يتعلق بـ"تصفية حسابات داخلية". وإنما هي فاتحة شروع حركة أخرى أوسع بكثير مرتبطة أساساً بتحولات المنطقة وتحديداً الصراع الامريكي-الايراني وعواقبه وآثاره على الوضع السياسي في العراق ومحاولة لحسمه. ولتدفع المسلسل القديم للصراع المستمر بين هذين الطرفين (امريكا-ايران) والمتواصل منذ احتلال العراق لوضع جديد، لصالح أمريكا دون شك. غزت أمريكا العراق وكان لها اليد الطولى فيه ولكن آلت الأمور، بالاخص بعد دحر داعش، لوقوع العراق بصورة كلية في قبضة ايران.

إن التحولات الجارية في المنطقة، وبالاخص إثر حرب أمريكا على إيران، أدت الى ميل توازن القوى اليوم لصالح أمريكا، وهو ما يحفزها أكثر على الدفع بحسم مصير العراق كمنطقة نفوذ لأمريكا حصراً، مثلما جرى الأمر بإسلوب آخر مع سوريا الجولاني. إن حركة الزيدي، وبالتنسيق مع الأطار التنسيقي و (بتأييده ودعمه) تأتي في إطار خطى أمريكا لتعزيز نفوذها في العراق وحسمه لصالحها وتكون قوى الإطار في فلك مخططاتها.

البقية على الصفحة الرابعة

## عمال النفط وقيادة الحركة الاحتجاجية العمالية في العراق والمهام الملقاة على عاتق الشيوعيين

سمير عادل

مرة أخرى يعود عمال النفط إلى الواجهة، إذ نظموا قبل أيام احتجاجات واسعة في البصرة للمطالبة بصرف حصتهم من الأرباح المتأخرة. وبخلاف معظم الاحتجاجات التي شهدها العراق، ولا سيما احتجاجات الخريجين المطالبين بفرص العمل، فإن احتجاجات عمال النفط، شأنها شأن عدد من الاحتجاجات العمالية الأخرى، لم تتعرض للقمع من قبل الحكومة. وهذا يبين، من دون أدنى لبس أو شك، أن الحكومة تتعامل بحذر مع عمال النفط، وتدرك موقعهم الاستراتيجي وثقلهم الاقتصادي، وما يمكن أن يشكله دخولهم في مواجهة مفتوحة معها من تأثير كبير.

الطبقة البرجوازية الحاكمة في العراق، التي تمثلها سياسيًا اليوم حكومة الزيدي، تحاول ترحيل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها نظامها إلى الطبقة العاملة وعموم الشرائح الاجتماعية المحرومة في العراق، عبر سلسلة من الإجراءات التي سماها رئيسها علي الزيدي، بالقضاء على "العقلية الاشتراكية". فمثلما ترامب الرئيس الأمريكي الذي يصف معارضيه بالشيوعيين لانهم يطالبون بمجانية التعليم الجامعي والصحي، فان الزيدي أيضا يصف كل من يطالب بالمطالب التي يحاربها الزيدي با"لعقلية الاشتراكية"

الأزمة الاقتصادية ليست نتاج الفساد والسرقة والنهب الرسمي فقط، مثل منح امتيازات ورواتب ضخمة للرئاسات الثلاثة والجيش البيروقراطي من المستشارين، الذي وصل عددهم إلى أكثر من 80 شخصًا في مكتب رئيس الوزراء وحده في حكومة السوداني، اذ يتقاضون معاشات برتبة وزير، بل تمتد أيضًا إلى حفنة من المأجورين الذين يجمّلون وجه النظام السياسي ويقرعون طبول إنجازاته الوهمية، إلى جانب منح امتيازات لأقاربهم وأصدقائهم، وتعيينات لحمايات وقوات أمنية خاصة تابعة لهم. فضلا على ذلك، تلعب سياسات المؤسسات المالية الرأسمالية العالمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دورًا في تفاقم الأزمة، مستغلة الظروف التي يمر بها العراق بحجة سخيفة مفادها أن هناك نحو أربعة ملايين موظف في القطاع العام يجب نقلهم إلى القطاع الخاص، أو إجبارهم على التقاعد، ووقف أي تعيينات حكومية جديدة، بينما لا تعترض هذه المؤسسات حتى لفظيًا أو عبر تصريحات إعلامية منافقة، على رفض تلك التعيينات والامتيازات التي تتمتع بها الرئاسات الثلاثة والمرافق المرتبطة بها.

في المقابل، حتى الدول التي تُسمَّى بالديمقراطية، وهي مراكز هذه المؤسسات المالية، تتحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها من خلال دفع إعانات البطالة وتأهيل العاطلين عن العمل عبر توفير دورات تدريبية وتعليمية لتوسيع فرص الحصول على وظائف، وتخصيص جزء من الضرائب التي يدفعها العمال والموظفون لتوفير خدمات عامة مثل تبليط الشوارع، إنشاء الحدائق العامة، الاهتمام بالبيئة، التعليم، والمستشفيات. بينما في العراق، ينفق النظام السياسي هذه الموارد على الميليشيات ويوزعها على جوقة من مأجوريه.

إن الهجمات الحكومية المتتالية، ليست موجهة ضد عمال النفط أو العاملين في قطاع التربية فحسب، وليست مرتبطة فقط بانخفاض أسعار النفط. فمن يعود إلى قانون الموازنة الذي أقرّه البرلمان قبل ثلاث سنوات، يلحظ تنصل الحكومة من مسؤولياتها تجاه المجتمع، سواء على صعيد خلق فرص العمل أو الإنفاق العام على الخدمات الصحية. وإذا عدنا إلى احدى بنود الموازنة المذكورة التي ألغيت بفعل احتجاجات عمال المصافي في الناصرية والبصرة وبغداد، ولا سيما المادة (42) التي كانت ترفع سعر برميل النفط الأسود، يتضح أن هذه الهجمة ليست وليدة اللحظة ولا من تفتق عقلية الزيدي الذي يحاول استئصال "العقلية الاشتراكية"، بل هي سياسة ممنهجة تسعى هذه الطبقة الفاسدة إلى فرضها على العمال والكادحين ومحرومي المجتمع.

البقية على الصفحة الثالثة

## يجب أن تعود العائدات المصادرة إلى الجماهير!

إن حملة اعتقال وسجن عدد من المسؤولين وأعضاء البرلمان العراقيين المتورطين في الفساد والذين نهبوا عشرات المليارات من الدولارات من قوت الشغيلة والفقراء في العراق، ومصادرة تلك الأموال والممتلكات التي نهبوها في الوقت نفسه، قد أحدثت ردود أفعال واسعة بين صفوف الكادحين والمحرومين في العراق وكردستان. ووفقاً لتصريح وزير الداخلية العراقي الأسبق (جبر باقر صولاغ)، فقد اختفى نحو 300 مليار دولار من خزينة الدولة في عهد المالكي وحده. ويُقدر أنه منذ عام 2003، عندما احتلت أمريكا العراق وسلمت السلطة العراقية إلى أيدي هذه المجموعات العصاباتية والناهبة، سُرق نحو تريليون دولار من خزينة الدولة من قبل هؤلاء المسؤولين!

وممّا يثير الانتباه أن معظم المعتقلين حتى الآن هم من مجموعة (تحالف العزم)، وهي منظمة سنية، كما شملت أيضاً أشخاصاً من حكومة السوداني السابقة... فيما أتى رؤوس الفساد من الدرجة الأولى، ومن بينهم المالكي وعمار الحكيم والعبادي، على علي الزيدي لخطوته هذه! علاوة على ذلك، لم يجرِ الحديث حتى الآن عن مسؤولي كردستان الذين هم شركاء في حصة السرّاق داخل الحكومة العراقية ونهبوا وسرقوا عشرات المليارات من الدولارات من قوت جماهير كردستان.

بالتأكيد، فإن اعتقال ومعاقبة جميع أولئك الذين يستخدمون مناصبهم الحكومية للإثراء ونهب الإيرادات العامة وحرمان المواطنين من أي نوع من الخدمات العامة، هو محط ترحيب وسعادة من قبل الجماهير المحتجة والمظلومة في كردستان والعراق، ولكن الأهم من ذلك هو: يجب ألا تقتصر هذه الحملة ويضيق نطاقها على تحويل مجموعة من السرّاق والمافيات الصغيرة إلى كبش فداء لحماية السرّاق والمافيات الكبرى الذين يسرقون ثروات المجتمع، ليفلت رؤوس الفساد والنهب الكبار دون عقاب. كما لا ينبغي للجماهير المحرومة أن تعيش في أوهام بأن هذه الخطوة ستستأصل لصوصية ونهب السلطة؛ فالسلطة التي تقوم ركائزها أساساً على سرقة نتاج كدح العمال والجماهير الكادحة، لا يمكنها إطالة عمرها دون نهب وفساد. بالاضافة الى وجوب التأكيد على أن الأموال والثروات المصادَرة يجب أن تُنفق لغرض توفير الرواتب المستحقة والخدمات العامة واحتياجات المواطنين.

ولكن ما بدأ به علي الزيدي ليس استجابة لمطالب ورغبات الجماهير المحتجة والمدقعة فقراً في العراق وكردستان، بل يهدف من خلال ذلك إلى كسب دعم جماهيري لحكومته ليتمكن من تنفيذ سياساته الاقتصادية والأمنية، والتي يجب بالدرجة الأولى أن تلبي شروط ومطالب واحتياجات الدور الأمريكي الجديد في العراق. ولذلك، وفيما يتعلق بهذه الحملة التي بدأتها الحكومة، إذا لم تُعلن السياسة المالية والإيرادات والنفقات بشكل شفاف للرأي العام، فلا توجد أي ضمانة بألا تقوم حكومة تأتي بعدها بإحالة آخرين إلى المحاكم باسم الفساد، وبالتالي يُنهب عدة مليارات أخرى من إيرادات المجتمع.

إن مجرد اعتراف جزء من السلطات البرجوازية بأن مليارات الدولارات قد سُرقت من قبل تلك السلطة، يكشف عن الطبيعة الطبقية والمعادية للعمال والمعادية للجماهير لهذه السلطة. وهو يظهر بوضوح كيف جمعوا ثروات خيالية على حساب جوع وفقر هؤلاء. وفي إقليم كردستان أيضاً، فإن الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني اللذين يسيطران على جميع إيرادات كردستان وينهبانها منذ عام 1992، هما شريكان منذ عام 2003 للصوص وسرّاق العراق وسرقوا مئات مليارات الدولارات من حصة ميزانية جماهير كردستان، وضمنوا حياة ملكية لأنفسهم ولأطفالهم وأحفادهم.

إذن، حان الوقت الآن لكي تجعل الجماهير العاملة والكادحة في كردستان والعراق، بشكل منظم وموحد، من هذه الحملة ضد الفساد فرصة لوضع كافة مسؤولي الحكومة البرجوازية في العراق وكردستان والمسؤولين الميليشياويين والأحزاب المسلحة، الذين يسيطر كل منهم على العديد من آبار النفط والشركات التجارية والتهريب، تحت وطأة المساءلة والمحاسبة للكشف عن ثرواتهم ومصادرتها بهدف استخدامها في خدمة جماهير العراق وكردستان وتوفير سبل العيش والخدمات العامة.

يجب أن تنزل إلى الميدان حركة جماهيرية شاملة قادرة، بالإضافة إلى كشف جميع رؤوس اللصوص والسراق في العراق وكردستان، على تشكيل ضغط جماهيري من أجل سياسة شفافة، لتضيق بذلك المجال أمام لصوصية قادة البرجوازية.

**الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني**
**الحزب الشيوعي العمالي العراقي**
**3 تموز (يوليو) 2026**

## الأمن ( الاسايش) يمنع الأنشطة المناهضة للفساد!

كان من المقرر عقد مؤتمر صحفي يوم السبت، الموافق 4-7-2026، من قبل "مؤتمر الحرية والتغيير"، بشأن ملف الفساد في العراق واعتقال مجموعة من المسؤولين، والمطالبة بنقل هذه الحملة إلى كوردستان، ومحاسبة مسؤولي إقليم كوردستان أيضاً. لكن في نفس اليوم، قام أمن السليمانية باعتقال بهادين حاجي بكر داراتاش (المعروف بـ"ريبوار عارف")، مسؤول المؤتمر والحرية في كردستان. وفي الوقت نفسه، حاصرت قوات الأمن بملابسها الرسمية والمدنية جميع المناطق المحيطة بالحديقة العامة، وكانوا يحذرون كل من يمر هناك قائلين: "إذا جئتم من أجل التجمع الجماهيري، اتركوا المكان، وإلا فسيتم اعتقالكم."

يُذكر أنه في هذه الحملة القمعية، كانت قوات الأمن قد احتلت محيط مكتب إذاعة الحزب لمراقبة رفاقهم فيما يتعلق بهذا النشاط، والتحقيق مع أولئك الذين يزورون المكتب. وبهذا الشكل، وبعد أن منعوا النشاط، تم إطلاق سراح الرفيق ريبوار عارف مساءً.

هذه الخطوة القمعية والمعادية للحريات من قبل السلطة وقوات الأمن التابعة ل (الاتحاد الوطني الكردستاني) تأتي في وقت تواجه فيه قضية مهمة مثل ملف الفساد، والذي يحظى بمطلب جماهيري واسع بكشف أوراق الفساد لمسؤولي إقليم كوردستان، والاستيلاء على الثروات والأموال التي ينهبونها منذ سنوات. لقد اخترق الفساد حتى النخاع نظام الإدارة والمالية في كوردستان، وحوّل مسؤولي الحزب والحكومة الصغار والكبار في أحزاب الميليشيات المسيطرة في كوردستان إلى ملياديرات، وأغناهم بحياة فرعونية. لكن العبء الأكبر وقع على كاهل الجماهير العاملة والكادحة، التي غرقت في الفقر والحرمان، وانهيار الظروف المعيشية، والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.

للجماهير المحرومة الحق في مطالبة ومحاسبة أي مسؤول متورط في الفساد وإهدار أموال وثروات مجتمع كوردستان، خاصة في هذا الوقت الذي يشهد فيه العراق حملة بهذا النوع (وإن كانت هذه الحملة التي يقودها الزيدي محدودة، ولا يزال كبار اللصوص والنهّابين في مناصبهم). لا ينبغي لمسؤولي الحزب والحكومة في إقليم كوردستان أن يفلتوا من حملة لكشف فسادهم، وفي هذا السبيل، من الضروري أن تظهر حركة جماهيرية للضغط وكشف الثروات المسروقة في كوردستان، ومصادرتها، وإعادتها لتوفير سبل العيش والخدمات الاجتماعية.

من الواضح أن السلطة تشعر بالذعر من أي حراك جماهيري لكشف ملفات الفاسدين في كوردستان، وتحاول بأي طريقة إيقافه. وهذا دليل واضح وصريح على أن مسؤولي كوردستان، رغم إظهارهم الدعم الظاهري للحملة المحدودة التي يقودها الزيدي، إلا أنهم إزاء ظهور حركة جماهيرية في كوردستان تطالب بمحاسبتهم وكشف فسادهم، فإن ردهم الوحيد هو القمع وتضييق حرية النشاط والتعبير.

هذا التعامل من قبل السلطات وقوات الأمن مرفوض ومدان بشدة من قبلنا ومن قبل الجماهير الغاضبة و التحررية، ونعلن أن القمع وانتهاك حرية التجمع الجماهيري لن يوقف زحف جماهير العمال والمحرومين المحتجه.

**الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني**
**05/07/2026**

## الكهرباء والاحتجاجات... هل يكفي تجميل صورة حكومة الزيدي

**محمود ازار**

بينما تتصاعد الاحتجاجات في عدد من محافظات العراق منذ تشكيل حكومة الزيدي، التي قيل إنها ستكون بلسمًا لجراح الجماهير، راحت السلطات الأمنية تستخدم أساليب البطش والاعتداء على المحتجين وقمعهم.وما حصل مؤخرًا مع جماهير مدينة الكوت، التي خرجت إلى الساحات مطالبةً بتحسين خدمة الكهرباء في ظل الحر الشديد، خير دليل على ذلك. فقد واجهت هذه الجماهير ما هو أقسى من لهيب الصيف، وهو القمع والاعتقالات ومداهمة المنازل، في محاولة لنشر الخوف والرعب وإسكات أي صوت معارض. وفي المقابل، ينعم أعضاء الحكومة ومئات الفاسدين في العملية السياسية، الذين يتمتعون بحصانة سياسية تحول دون مساءلتهم، برفاهية مطلقة، ويحصلون على كل الامتيازات دون أن تطالهم يد القانون.

ومنذ أكثر من عقدين وحتى اليوم، لم تتخذ أي حكومة قرارًا حاسمًا لمعالجة أزمة الكهرباء وتحسين واقعها وضمان استقرارها، بل تُركت الجماهير تواجه حر الصيف اللاهب، وتداعيات التصحر، وأعباء الإنفاق على المولدات الأهلية.

البقية على الصفحة الثالثة

## تتمة عمال النفط وقيادة الحركة الاحتجاجية...

وعليه، من الوهم الاعتقاد بأن هذا النظام الحاكم، أو أي حكومة سينتجها، لن يمد يديه إلى جيوب العمال والموظفين. والجميع يعلم أن حوالي 90٪ من الاقتصاد العراقي يعتمد على إنتاج النفط وبيعه، وهذه الوضعية جاءت نتيجة سياسة مدروسة من قبل المؤسسات المالية العالمية، لتجعل العراق يحتل فقط هذه المكانة في تقسيم العمل الإنتاجي للرأسمالية العالمية، إلى جانب جعله بيئة خصبة للعمالة الرخيصة التي تفتقر إلى الضمان الاجتماعي اللائق، والخدمات الصحية المناسبة، والتعليم الجيد، بحيث يتحول العراق إلى مزرعة للعمالة المستغلة، تحقق الأرباح للرأسمالية العالمية وتلقى فتاتاً منها إلى ممثليها السياسيين في العراق، أي النظام الحاكم.

إن مد يد الحكومة إلى جيوب العمال والموظفين بشكل اكبر ليست الا مسألة وقت، لأنه ليس لديها برنامج اقتصادي، وليس في نيتها القضاء على الفساد و دك معاقله وقلع جذوره بالرغم من الصخب الإعلامي الذي اثاره ما سمي "صولات الفجر" الذي لم يمس عرابي وعمالقة الفساد، إذ إن النظام برمته مبني على أساس الفساد، وإنهاء الفساد يعني الانتحار السياسي، أو ما يمكن وصفه بإطلاق الرصاص على قدميه. أي ان الأزمة الاقتصادية هي عارض من عوارض أزمة بنيوية لهذا النظام، وبات غير قادر على ادامة نفسه بالطريقة القديمة عبر الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط والطلب العالمي على هذه السلعة والمحاولة من خلاله طمس ماهيته السياسية والاقتصادية المعادية حتى النخاع لمصالح العمال والأقسام الاجتماعية المحرومة.

ومن هنا، يجب الاستعداد الكامل لفرض التراجعات المتلاحقة على هذا النظام حتى يسلم كل أدواته وسلاحه ووضع حد لمد اليد الى جيوب العمال والكادحين. وهذا لن يتحقق بالاعتماد على الاحتجاجات المؤقتة أو فعل ورد فعل عابر.

بعبارة أخرى، تقع على عاتق الطبقة العاملة في العراق، وفي مقدمتها عمال النفط، مسؤولية التحضير والاستعداد لمواجهة هذا النظام الفاسد واللصوصي على جميع الصعد. ولا ينبغي لها أن تنخدع بالشعارات التي يرفعها بشأن الحرب على الفساد، فهي ليست سوى سياسة تضليلية واضحة تهدف إلى خداع الجماهير وصرف الأنظار عن جوهر الأزمة.

لابد من الإشارة الى وجود تحديات عديدة امام قيادة عمال النفط نضالات الطبقة عموم القطاعات العمالية وتوحيد صفوفها من اجل تحقيق مطالبها وانتصارها في معركتها النهائية. ويلعب العمال الشيوعيين دور كبيرا في هذا المضمار.

**التحديات ودور العمال الشيوعيين:**

إن التحدي الأول الذي يواجه عمال النفط هو الفئوية، إلى جانب الدعاية المضادة التي تروّج لها أطراف مشبوهة، وقسم من المتوهمين والمخدوعين الذين ينظرون إلى ارتفاع أجور بعض العمال ويظنون أنهم ينتمون إلى طبقة مترفة. كما تروج دعايات تزعم أنهم يعملون مع الأجنبي ويخدمون مصالحه، في حين أن الحكومات المتعاقبة، بما فيها من يُعدّون أنفسهم أشد المخلصين للدين والموسومين بختم التقوى والورع على جباههم نتيجة كثرة التعبد والصلاة، هي التي وقّعت العقود مع تلك الشركات الأجنبية.

بشكل عام، من لا يعرف أوضاع عمال النفط وينظر فقط إلى أجورهم، يجد نفسه في صف المخدوعين، إلى جانب الأبواق المأجورة التي تسعى إلى النيل من وحدة صف عمال النفط ومن مصيرهم المشترك مع بقية الأقسام العمالية.

يُعدّ عمال النفط من أكثر الفئات الاجتماعية تعرضًا للأمراض السرطانية، التي تكلف في كثير من الحالات مبالغ طائلة اضطر العمال إلى دفعها من مدخراتهم أو من بيع ممتلكاتهم التي جمعوها على مدى عشرات السنين من أجل العلاج. هذا فضلًا عن أن الشركات الأجنبية، وبالتنسيق مع الحكومة العراقية عبر شركة النفط الوطنية، عملت على سلب العديد من حقوق العمال، ولا سيما في بدلات الغذاء والسكن والرعاية الصحية.

إن ما يتقاضاه العمال من رواتب ومعاشات يجب أن يُقارن بالقدرة الشرائية، وبالظروف البيئية وشروط العمل التي يعملون فيها، لا برواتب ومعاشات الأقسام الاجتماعية الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار ساعات العمل، وخطورة المهنة، ومعايير السلامة المهنية وبيئة العمل بشكل عام.

وعليه، فإن الفئوية تمثل تحديًا حقيقيًا أمام عمال النفط، وعليهم تجاوزه من خلال الظهور كقوة مدافعة عن بقية أقسام الطبقة العاملة. كما يجب تبديد هذه الدعايات المغرضة والكاذبة التي، كما أشرنا، لا تخدم إلا الطبقة البرجوازية. وهنا يبرز دور العمال الشيوعيين في تفنيد هذه الادعاءات وتوضيحها، وفي إبراز مسؤولية عمال النفط في الدفاع عن إخوانهم في الموانئ وقطاعات الأسمنت والأدوية والقطاع الخاص.

إن تجاوز الفئوية لا يقتصر على عمال النفط فحسب، بل يشمل سائر الأقسام الاجتماعية للطبقة العاملة، ويمثل أولوية مهمة لنا كشيوعيين إذا أردنا توحيد الطبقة العاملة وتحويل التضامن فيما بينها إلى صخرة تتكسر عليها كل القوانين والسياسات الحكومية المعادية للعمال والكادحين.

وعلى العمال الشيوعيين إدراك أن عودة عمال النفط إلى بيوتهم من دون وعي بما تخطط له الحكومة والمؤسسات الرأسمالية العالمية قد يُستغل لتفريق صفوف العمال واحتواء الاحتجاجات، وبالتالي تمهيد الطريق لمدّ الأيدي إلى جيوب عمال النفط وبقية الأقسام العمالية والموظفين.

صناعة النفط ليست قضية محلية فحسب، بل هي قضية عالمية، والمؤسسات الرأسمالية العالمية لن تقف مكتوفة الأيدي، بل قد تكون مستعدة للتخادم مع الميليشيات لضرب العمال واستهدافهم حفاظًا على أرباحها. لذلك يجب توضيح هذه القضية بشكل موسع عبر الاجتماعات، وورش العمل، والندوات، واللقاءات، وكذلك في الصحافة العمالية وشبكات التواصل الاجتماعي.

التحدي الثاني يتمثل في غياب المرجعية العمالية. ومن الضروري إبراز القادة والشخصيات العمالية الموثوقة لتكون مرجعيات حقيقية لعمال قطاع النفط. وعلى الشيوعيين والعمال الواعين توظيف جميع إمكاناتهم الإعلامية والدعائية لإبراز هذه المرجعيات المهمة. وكما أن للطبقة البرجوازية والنظام السياسي الحاكم ممثلين وزعماء يعبرون عن مصالحهم، فإن للطبقة العاملة أيضًا قادة واعين يمثلون مصالحها المستقلة والمشتركة.

ومن خلال هذه المرجعيات يمكن بلورة أي شكل تنظيمي لعمال النفط، إذ إن التنظيم شرط أساسي لتحقيق الانتصارات وفرض التراجع النهائي على النظام البرجوازي القائم. فالطبقة البرجوازية، كما نراها اليوم، رغم صراعاتها الداخلية، بل وحتى الاقتتال بينها في بعض المراحل، تتوحد عندما يتعلق الأمر بمواجهة العمال، وتتحرك بشكل منسق ضد كل من ينادي بسلب امتيازاتها. وقد رأينا ذلك في انتفاضة تشرين، حين شارك التيار الصدري في قمع التظاهرات، رغم انخراطه في بداياتها، سواء عند رفع شعارات تتعلق بمعاداة بمشاركة المرأة والمساواة، أو في سياقات الصراع على رئاسة الوزراء، بما في ذلك مرحلة تكليف مصطفى الكاظمي.

أما التحدي الثالث فيتمثل في غياب الترابط بين عمال النفط وبقية الأقسام العمالية الأخرى. ومن هنا يبرز دور العمال الشيوعيين والواعين في أن يكونوا رابطًا وجسرًا بين مختلف القطاعات العمالية، مثل العاملين في التربية والصحة والنفط، من أجل توحيد الصف، وشرح الأوضاع وتوضيحها للعاملين في هذه القطاعات، بما يعزز الوعي المشترك ويقوي التضامن العمالي.

وأخيرًا، فإن التضامن الذي أبداه عمال الموانئ مع مطالب عمال النفط واحتجاجاتهم قبل ٦ اشهر يشير إلى فجرٍ جديد قد يشرق على الطبقة العاملة، ويمنح أملًا كبيرًا في أن يتجه المجتمع في العراق، عبر دور الطبقة العاملة، نحو الحرية والرفاه. وذلك مرهون بإدراك العمال في العراق لدورهم المصيري في إنقاذ الجماهير من وحل الفقر والعوز وانعدام الحريات.

## تتمة الكهرباء والاحتجاجات...

إذ يُضطر المواطنون إلى الاشتراك بأكثر من مولد كهربائي، مقابل مبالغ مرتفعة تثقل كاهلهم، فقط من أجل الحصول على منزل مضاء وتشغيل المراوح لتدوير الهواء، وكأننا ما زلنا نعيش في منتصف القرن الماضي. أما الذين لا يملكون حتى الحد الأدنى من الدخل، فيتركون لمصيرهم مع تجهيز حكومي لا يتجاوز أربع عشرة ساعة يوميًا، ليقضوا ما تبقى من يومهم محرومين من أبسط حقوقهم الأساسية، وفي مقدمتها الكهرباء.

إن كل ما ذُكر، بل وأكثر من ذلك، يدفع الجماهير إلى الخروج إلى الشوارع والاحتجاج والمطالبة بواقع أفضل، واقع يليق بالإنسان وكرامته.

إن ملف الكهرباء، وهو أحد أهم الملفات العالقة في العراق، لم يبقَ دون حل بسبب ضعف الإمكانات فحسب، بل لأن إطالة أمد الأزمة تخدم مصالح القوى الحاكمة. فاستمرار معاناة المواطنين مع أبسط حقوقهم الأساسية يُبقيهم منشغلين بمطلب واحد هو توفير الكهرباء، ويحول دون اتساع دائرة مطالبهم لتشمل حقوقًا سياسية واقتصادية واجتماعية أوسع، أو مساءلة السلطة عن مجمل إخفاقاتها، لان تحقيقها يعني تقويض امتيازات من نصبوا حكومة الزيدي التي لن تعالج ملف الكهرباء وغيره من الملفات الا برحيل كل الثلة البرجوازية الفاسدة.

**إن التنظيم شرط أساسي لتحقيق الانتصارات وفرض التراجع النهائي على النظام البرجوازي القائم**

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

**من برنامج "عالم أفضل"**

**برنامج الحزب الشيوعي العمالي العراقي**

## الدين، القومية والاثنية

حرية الدين والإلحاد، والفصل التام للدين عن الدولة. إلغاء كل المضامين والمصادر الدينية والمتأثرة بالدين من قوانين البلاد. جعل الدين شأناً خاصاً للأفراد. إلغاء مقولة الدين الرسمي. إلغاء كل ما يشير إلى دين الفرد في القوانين وأوراق الهويات الثبوتية والإدارية المتعلقة بالفرد. منع تنسيب الأفراد، بشكل فردي أو جماعي، لكل أشكال الانتماء الاثني والديني في الوثائق الرسمية، الأوساط الإعلامية وغيرها.

- فصل الدين عن التربية والتعليم بشكل كامل. منع تدريس الدروس الدينية، الأحكام الدينية أو التفسيرات الدينية للمواضيع في المدارس والمؤسسات التربوية. إلغاء كافة القوانين والمقررات المناقضة لمبدأ التربية والتعليم غير الدينيين فوراً.
- منع كافة أشكال تقوية الدين والنشاطات والمؤسسات والفرق الدينية، من النواحي المالية والمادية والمعنوية، من قبل الدولة ومؤسساتها. على الدولة إزالة الدين من مختلف جوانب الحياة الاجتماعية عن طريق القيام بالتوعية والارتقاء بمستوى التعليم والمعلومات العلمية العامة. إلغاء كل أنواع الإشارة إلى المناسبات الدينية أو ذكراها السنوية في التقويم الرسمي. منع الطقوس والشعائر الدينية العنيفة واللاإنسانية. منع سائر النشاطات، الطقوس والشعائر الدينية والظهور الديني المغاير للحريات والحقوق المدنية للجماهير ولمبدأ المساواة بين الجميع. منع شتى أشكال الظهور الديني المخل بالهدوء وإحساس الجماهير بالأمان. منع كل أشكال الطقوس والممارسات الدينية المغايرة للقوانين والمقررات المتعلقة بصحة وسلامة الأفراد والبيئة والقوانين المتعلقة بحماية الحيوانات.
- حفظ الأطفال والأفراد الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٦ عاماً من كل نوع من التجاوزات المادية والمعنوية للأديان والمؤسسات الدينية. منع ضم الأفراد تحت سن ١٦ عاماً للفرق الدينية والطقوس والشعائر والأماكن الدينية.
- ضرورة التسجيل الرسمي للأديان والفرق الدينية كمؤسسات وأجهزة خاصة وخضوع المؤسسات الدينية لجميع القوانين والمقررات الخاصة بنشاط المؤسسات. سيطرة المراجع القانونية على حسابات وسجلات ومستحصلات ومدفوعات الفرق والمؤسسات الدينية. خضوع هذه المؤسسات للقوانين الخاصة بالضرائب المطبقة على المؤسسات المشابهة.
- منع كل أنواع الإرغام البدني والروحي بهدف قبول الدين.

- منع التقاليد الدينية، الاثنية،التقليدية، المحلية و غيرها المتناقضة مع الحقوق والمساواة والحريات التي يتمتع بها الناس، الجمعية منها أو الفردية، والمتناقضة مع تمتعهم بجميع الحقوق المدنية، الثقافية والسياسية والاقتصادية التي أقرها القانون رسمياً ومع إبراز وجودهم الحر في الحياة الاجتماعية.
- مصادرة واعادة جميع الأموال والثروات والأماكن التي امتلكتها المؤسسات الدينية والحزبية بالقوة أو عن طريق الدولة والمؤسسات والأجهزة المختلفة. وضع هذه الأموال والأماكن بعهدة المؤسسات الجماهيرية المنتخبة لاستغلالها للصالح العام.
- إلغاء تعريف العراق كدولة قومية -عربية واعلان العراق كبلد ومجتمع مدني وغير قومي. منع أية إشارة إلى اثنية وقومية ودين الفرد في الوثائق الرسمية الحكومية وإلغاء أية تفرقة في حقوق وامتيازات الأفراد في حقوق و امتيازات الافراد والمؤسسات على هذا الاساس.
- منع إجراء أية تصفية قومية وترحيل إجباري، العقاب الجماعي وهدم المساكن وأماكن الناس باعتباره عقوبة. الحق المطلق لعودة الناس المهجرين عنوة والنازحين إلى أماكنهم وسكناهم وتامين حياة إنسانية مرفهة لهم.
- منع تنسيب الأفراد والجماعات لقومية معينة على الصعيد العام، الأوساط الإعلامية، الدوائر وغيرها دون إذن رسمي منهم.
- إلغاء كل أنواع الإشارة إلى الانتماء القومي للفرد في الهويات الثبوتية، وثائق الدولة والشؤون الإدارية.
- حظر سائر أنواع الدعاية للنعرات الدينية، القومية، الأثنية، العرقية والجنسية. منع إيجاد الأحزاب والجماعات السياسية التي يشكل الاستعلاء القومي، الاثني، العرقي، الديني والجنسي لفئة من الناس على الآخرين، جزءاً من مبادئها المعلنة رسميا.

---

## تتمة الزيدي وحملة الفساد...

ولهذا بدأ التنفيذ العملي لهذا التوجه الجديد، في توازن قوى اقليمي وداخلي جديد، بلقاء برّاك بالزيدي ورئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان ذا اليد الطولى في العملية السياسية، وتسليم قائمة بأسماء من "الفاسدين" والذين كان لهم دور سواء صغير او كبير في تبييض الأموال وتهريب الدولار لايران. وبهذه الطريقة، بالاضافة الى جر الإطار التنسيقي حولها، تسعى أمريكا لخنق هذا المنفذ المالي لايران من جهة، ومن جهة أخرى، يتمثل توجهها في إمالة ميزان القوى السياسي في العراق لصالح التوجهات الامريكية وإبعاد "العراق" عن إيران.

في ظل توازن القوى الجديد، يمضي الإطار التنسيقي صاغراً مع هذا التوجه. تغض امريكا النظر عن "تاريخ" الإطار التنسيقي ويبقى دوره ومكانته في العملية السياسية وتدعمه مقابل إبتعاد الأطارعن نظام الجمهورية الاسلامية. إن الإطار التنسيقي الذي في السلطة والحكم وثروات مجتمع غني كلها بين ايديه، حاضر ومستعد على القبول بالدور الجديد والتخلي عن ميوله السابقة مقابل هذه المكانة التي في يديه والتي لم يحلم بها طيلة عمره. تتعامل أمريكا والاطار على السواء بصورة براغماتية الى ابعد الحدود: أي تخادم وتبادل مصالح.

ان كل ما جرى قد تم بالتنسيق مع الأطار التنسيقي. أي، باختصار: (نحفظ لكم سلطتكم، ونعفيكم من أي مسائلات تتعلق بالفساد أوغيره مقابل أن تديروا ظهركم لايران أو تكفوا عن الأرتماء في الحضن الايراني وتاتون مع توجهاتنا الاخيرة. وعليكم أن تقبلوا بالوضع الجديد، العراق منطقة نفوذ أمريكي خالص)!

وفي ظل التوازن الجديد، قبلوا صاغرين بهذا التحول!

ورأى الطرفان مجيء حكومة جديدة فرصة للشروع بهذا التوجه. وتمثلت الخطوة الاولى لذلك بقيام الزيدي باتخاذ عملية نقل وإنتقال واسعة للمسؤولين من الاجهزة التنفيذية الحساسة الأمنية والحكومية، وفي مقدمتها مدير البنك المركزي، وبعدها حملة الاعتقالات، وغيرها من توجهات، وان يتم كل هذا قبل أن يزور الزيدي ترامب في البيت الابيض، والذي من المحتمل أو المقرر ان ينّصبه ترامب بوصفه جولاني آخر!

وفيما يخص نزع سلاح الفصائل، والذي يعد هدف أساسي لأمريكا من أجل قطع أذرع مهمة لأيران في العراق، فمن غير الصعب إحتواء هذه القصة. ان فصائل ما يسمى بالمقاومة هي مليشيات عديمة الجذور والقاعدة الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى، ان "لسانها الطويل" نابع من الدعم القوي للأطار التنسيقي لها في ظل "إيران ذات يد طولى في العراق"، وها هو الاطار يغيّر ميله للجهة المضادة لجهته السابقة، سيُسحب البساط من تحت اقدام هذه الفصائل وتصبح عديمة الحيلة والقدرة، ويُفرض عليها الإنزواء والتهميش، ويمكن دون شك مساومتهم صوب اندماجها بالاجهزة الامنية والقمعية للسلطة، وتعويض ورشوة قادتها بميزات ومناصب سياسية أو امنية أو حصص من الثروات، وهو هدف ومبتغى قادة هذه الفصائل المخضبة أياديهم بدماء الجماهير. إن تحديد 30 من شهر ايلول بوصفه آخر يوم لتسليم الفصائل سلاحها، وهو ما يتزامن مع يوم مغادرة قوات التحالف العراق، هو أمر مدروس ومتفق عليه مسبقاً من قبل جميع الأطراف المنهمكة بهذا التوجه.

لهذا، فان حركة الزيدي الأخيرة كانت زوبعة للشروع عمليا بحركة وتوجه أخر يصب في مصلحة التوجهات الامريكية في المنطقة. واذا ما أخذنا بنظر الإعتبار الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، لدمشق ولقاءه الجولاني-الشرع ومجيء المسؤولين الاتراك الى العراق، فان هناك توجه أو خطة هي ربط هذه البلدان سوية بمشروع أمريكي ينشد إضعاف النفوذ الايراني. كما ان أمريكا ترى ان تنظيف الوضعية الاقتصادية وتقليم أظفار الفساد خطوة لا غنى عنها من أجل خلق ظروف إستثمار أنسب للشركات الامريكية. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة أن من بين أوائل القضايا التي تحدث عنها هي "التخلي عن الاقتصاد الاشتراكي"!! والتي تعني خلع يد الدولة من مسؤوليتها تجاه المجتمع وتوسيع الابواب أمام هجمة شرسة على القطاع العام من قبل القطاع الخاص وهو تمهيد ورسالة للاستثمارات الامريكية لتوسيع وجودها في العراق، وهي رسائل واضحة لترامب ولامريكا وسعي الاطار التنسيقي لجعل العراق منطقة نفوذ أمريكية صرف!